الحقوق و الواجبات

المشكلة

الحق

الواجب

العدل

التطبيقات

أسئلة التقويم الذاتي

أجوبة أسئلة التقويم الذاتي

www.eddirasa.com

المشكلة:

الحقوق والواجبات متضامنة. وما هو حقي فهو واجب عليك والعكس صحيح. لكن إذا ما بقي الفرد يطالب دائما بالحقوق فهو يفتح مجالا ليلبي مطالب غرائزه. وإذا ما أصبح الغير يلح على القيام بالواجب دون ربطها بالحقوق قد يؤدي هذا إلى انتشار المظالم وقوة الاستغلال. ترى كيف نتجنب اختلال التوازن بينها؟ وما مكانة الأخلاق هنا في مثل هذه الحالات؟

أمثلة:

الوضعيات	الحقوق	الواجبات	التبرير
العمل	x		الحق يتمثل في ما هو لك، أو ما تسمح به القوانين. و لا يتأتى لك ذلك إلا بتأدية واجبات.
السكن	x		
التعليم	x		
العلاج	x		
التضحية		x	الواجب هو ما هو عليك، أو ما تلزمك به القوانين. و في المقابل تنال حقوقك كإنسان أو كمواطن... و هكذا يتحقق التلازم – لا اتعارض – بين الحقوق و الواجبات.
الدفاع عن الوطن		x	
الجهاد في سبيل الله		x	
الاحترام		x	
طاعة الوالدين		x	
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر		x	
النزاهة		x	

الملاحظات:

www.edirasa.com

الحق

I- تعريف الحق

أيها الدارس ...إنك تستعمل هذا المصطلح بمعنيين شائعين فتقول " هذا كلام حق" كما أنك تقول " من حقي أن أتعلم" . ففي الحالة الأولى ، دلت كلمة "حق " على الحقيقة أي ما كان مطابقا للواقع. و في الحالة الثانية، دلت على ما سمح لك به القانون أو ما سمحت به الأخلاق. و هو نفسه ما ورد عند الجرجاني : الحق" هو الحكم المطابق للواقع، يطلق على الأقوال و العقائد
و الأديان و المذاهب..."

يهمنا الآن دراسة الحق من الناحية الأخلاقية ، إذ يعبر لفظ الحق عادة على ما يخوله القانون للفرد من مكسب مادي أو معنوي يمكنه الدفاع عنه أو المطالبة به.

و لذلك فقد عرف بكونه : "ما كان فعله مطابقا لقاعدة محكمة " ، سواء كانت قاعدة أخلاقية أو دينية أو قانونية. كما عرف كذلك بكونه : " الأمر الثابت الذي لا يجوز منعه و تجوز المطالبة به ".

و حتى يزول كل التباس، ينبغي أن تميز، أيها الدارس، بين الحق
و الواقع، إذ ليس كل ما يكسبه الفرد أو يحصل عليه أو يمتلكه أو يطالب به بحق، بل بالعكس فقد يكون مخالفا للحق. فالواقع هو ما يكون فعلا سواء كان حقا أو باطلا، بينما الحق فهو ما ينبغي أن يكون باعتباره قيمة أخلاقية.

II- أنواع الحقوق :

1- الحقوق الطبيعية : وهي " مجموع الحقوق اللازمة عن طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان " . فالحق في الحياة لا يمنح لك باعتبارك أب أسرة أو باعتبارك مواطنا أو باعتبارك وزيرا... بل أنت تملكه باعتبارك إنسانا. فالحق الطبيعي – أو ما يدعى أحيانا حقوق الإنسان- هو حق فطري يولد به الفرد و جزء من كيانه و ينبع من الذات البشرية العاقلة لأن العقل قدر مشترك بين الناس. و من أمثلة الحق الطبيعي: حق الحياة، التناسل، الحرية، الاعتقاد...

2 – الحقوق الوضعية : و هي مجموعة من الالتزامات الاجتماعية نحو الفرد، و التي تحددها جملة القوانين الوضعية التي يسنها المشرع و كذا القواعد و الأعراف. فهذه الحقوق لا يملكها الفرد باعتباره إنسانا فحسب، بل وكذلك باعتباره مواطنا أو عاملا أو طالبا أو زوجا أو متقاعدا... و من هذه الحقوق الحق في السكن، في النقل في العمل...

النتيجة : إن الحقوق الطبيعية ثابتة، أما الحقوق الاجتماعية فهي تتغير بتغير القوانين و الأعراف، و لكنها يجب أن تكون مستمدة من الأولى و لا تتنافى معها.

www.eddirasa.com

III- أساس الحقوق :

أيها الدارس... كثيرا ما يشتكي الناس من هضم لحقوقهم ، أو من الاعتداء عليها من قبل آخرين، لا لشيء إلا لأنهم أكثر جاها أو مالا أو سلطة...فمن أين لإنسان أن يعتدي على حقوق الغير؟ ما هو الأساس الذي ينبغي أن يتأسس عليه الحق؟ و إذا كان بعض الناس يستغلون قوة نفوذهم أو مالهم لسلب حقوق الغير فهل الإنسان في حاجة إلا استعمال القوة لاسترجاع هذه الحقوق؟

1- القوة هي أساس الحق :

أ- نيتشه F. Nietsch : و هو يرى أن الحق من اختراع الضعفاء للنيل من حقوق الأقوياء، و لذلك فقد دعا إلى محاربة القيم الأخلاقية الحالية التي تعبر في نظره عن الذل و الضعف و إحلال مكانها قيم معبرة عن القوة . قال نيتشه : " إخواني، إني أضع أمامكم هذه اللائحة الجديدة : كونوا قساة ".

ب- طوماس هوبز T.Hobbes يرى هوبز، و هو من فلاسفة العقد الاجتماعي، أن الإنسانية مرت بمرحلتين:

- المرحلة الطبيعية: و هي مرحلة لا توجد فيها دولة ، و لا سلطة ، و لذالك فأصحاب القوة هم أصحاب الحق. لكن التعارض بين حقوق الناس أدى إلى نشأة الصراع و الخوف و الفوضى و الرعب لأن " الإنسان ذئب بطبيعته لأخيه الإنسان".

- المرحلة السياسية : و رغبة في وضع حد لوضعية اللاأمن السائدة، تنازل الناس عن جميع حقوقهم لصالح أقوى شخص هو الملك، الذي أصبح يملك السلطة المطلقة. و في المقابل ، على الملك أن يضمن الأمن و الاطمئنان للأفراد.

جـ - ماكيافل N.Machiavel : يرى ماكيافل أن : " الغاية تبرر الوسيلة "

و هذا يعني أنه من المشروع استعمال الوسائل اللاأخلاقية للحصول على الحقوق. فالعنف ، مثلا، هو الوسيلة الفعالة التي تمكن الإنسان من الوصول إلى الهدف المنشود، أما القيم الأخرى فهي لينة و متواضعة و لا تؤدي إلى بلوغ الهدف المطلوب.

النقد :

- هذه المواقف استندت إلى ما هو واقع لتبرير نفسها، لكن الواقع – كما قلنا – يعبر عما هو كائن ، أما الحق فهو يعبر عما يجب أن يكون.
- إن القوة متغيرة و غير مستقرة و بالتالي لا تصلح كأساس لبناء الحقوق، لأن الحق ثابت و لو نسبيا.
- إن القوة تؤدي إلى الصراع و التناحر و فيها يتفوق القوي على الضعيف، بينما الحقوق تهدف إلى حماية الإنسان – خاصة الضعيف – من غلبة لأقوياء و هيمنتهم.

www.eddirasa.com

- الفعل الأخلاقي لا ينبغي أن يقبل التجزئة إلى وسيلة و غاية ، لأن الأخلاق توجب الوسيلة الأخلاقية من أجل غاية أخلاقية. ثم أن استعمال الوسائل اللاأخلاقية دليل على ضعف الذكاء و العقل و إلا لماذا يتم اللجوء إليها؟

2- الحق و الطرق السلمية :

أ – غاندي Ghandi: يرى غاندي أن الإنسان المتحضر حقق تقدما ماديا على حساب القيم الأخلاقية، و لذلك فهو يدعو إلى عودة الإنسان إلى الحياة الطبيعية و نبذ مخلفات الحضارة المادية الحالية. و لهذا، ينبغي أن تعود القيم الأخلاقية الحقيقية خاصة منها اللاعنف و التسامح من أجل المطالبة بالحقوق. قال غاندي : " إننا سنكسب معركتنا لا بمقدار ما نقتل من خصومنا، لكن بمقدار ما نقتل في نفوسنا من الرغبة في القتل".

ب- مارتن لوتير كينغ Martin Luther King تبنى الزعيم الأمريكي مارتن لوتير كينغ الدفاع عن حقوق السود، ضد مظاهر التشريع و التعامل العنصري التي كان يعاني منها هؤلاء، و لكن ليس باستعمال القوة، بل بالطرق السلمية كالمظاهرات و الإضرابات..و هو يرى أن مبدأ التسامح يقتل في خصومه الرغبة في استعمال القوة و بالتالي سيتم الحصول على الحقوق المهضومة.

يمكنك أيها الدارس – إن أردت أن تتوسع أكثر في الاطلاع على هذين الرأيين – أن تعود إلى موضوع " العنف و التسامح" في كتاب السنة الثانية.

النقد : كان لهذين الرأيين رواجا واسعا في العصر الحديث ، و كثيرون هي المنظمات التي تبنتهما. غير أن هذا الإتجاه لم يسلم من الانتقادات ، لكونه مبالغا في مثاليته التي تنطلق من فرضية مفادها أن الإنسان خير بطبعه. فإن كان من الخطأ أن نؤسس الحق على القوة ، فإنه من غير الممكن أن نتجاهل كذلك دور استعمال القوة في استعادة الحقوق عندما تستنفذ كل الطرق الأخرى و تصبح القوة هي المنفذ الوحيد، و لعل أفضل مثال على ذلك ثورة التحرير المجيدة في بلاد الجزائرالتي تم اللجوء إليها في آخر المطاف بعد استعمال جل أشكال النظال السياسي.

النتيجة :

إن القوة بدون حق تتحول إلى ظلم و باطل و جور، لكن الحق بدون قوة تحميه يصير ضعفيا و قد يفتح المجال أمام الظلم. و في جميع الأحوال

و لكي يكون الحق مبدأ متعاليا و منزها عن المطامع ، و معبرا عما ينبغي أن يكون ، فواجب أن يتأسس على أسس أخلاقية.

www.edurasa.com

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

ثانيا – الواجب

I- معنى الواجب

أيها الدارس...لاحظ أن لفظ واجب قد يستعمل كذلك بمعنيين يستوجب علينا التمييز بينهما . فقد يقول قائل : " يجب أن أتناول الغذاء يوميا قبل الساعة الواحدة "، و يقول آخر " إذا كنت أتناول الغذاء أمام شخص جائع، فيجب علي أن أقسامه غذائي". إن معنى " يجب " في العبارة الأولى يدل على ضرورة حيوية أو بيولوجية لا يمكن الإستغناء عنها، و بالتالي فلا وجود فيه للحرية. أما المعنى الوارد في العبارة الثانية، فهو يعبر عن شعور و إلزام أخلاقي و بالتالي فهو يتضمن عنصر الحرية.

إن الذي يهمنا هنا هو المعنى الثاني أي الواجب باعتباره قاعدة سلوكية يلزمنا عليها الضمير الأخلاقي أو الدين أو المجتمع. كقولك : قول الصدق واجب ، صلاة الظهر واجبة ، يجب علي أن أطيع والدي...إلى غير ذلك من الأمثلة التي لا تحصى عددا.

إن الواجب في جميع الأحوال يأتي في صورة إلزام و ليس تمنيا أو طلبا أو رجاءا ...إذ أن طبيعة البشر التي هي معرضة للصواب كما هي معرضة للخطأ، تستلزم أن تكون القيم الأخلاقية و القواعد الإجتماعية صادرة إلينا على تلك الصورة، و لذلك فلا يمكن أن تستقيم الحياة دون واجبات. و لعل التعريفات المتعددة للواجب تعبر على ذلك جليا، و منها :

– " هو ما لا يجوز تركه من الأقوال و الأفعال".

– " قاعدة عملية معينة متعلقة بموقف إنساني معين ".

– " الإلزام الأخلاقي الذي نلزم به أنفسنا و الذي يؤدي تركه إلى مفسدة ".

II- أنواع الواجبات :

1- الواجب الأخلاقي :

و هو " الفعل الذي يستحسنه الضمير الخلقي و يوجب إتيانه على نفسه". فأنت كثيرا ما تشعر في قرارة نفسك دون أن يلاحظك أحد ، بأن مساعدة هذا المحتاج أمر واجب. و لذلك فإن صفات الواجب الأخلاقي هي :

– الحرية : إن الإنسان لا يوجب نفسه على فعل ما، إلا إذا شعر بأنه قادر على فعله على حد تعبير المعتزلة، و إلا إذا كان مقبولا لديه.

– المسؤولية : الإلزام الذي هو قاعدة أخلاقية يوجبه الإنسان على نفسه إراديا و احتراما للقانون الأخلاقي.

www.edjirasa.com

- الرغبة : لا يكون الواجب الأخلاقي بمعزل عن الرغبة التي هي ميل نفسي لتحقيق الخير.

قال هوفدينغ Hoffding :

" إن الواجب يعبر عن دلالة أساسية، يجب علينا لأننا نريد من أعماق أنفسنا ".

2- الواجب الإجتماعي :

و هو " جملة القواعد العملية التي تصدر من الجماعة إلى الفرد"

و الواجبات الإجتماعية تحافظ على تكامل المجتمع لأن حصول الناس على حقوقهم لا يكون إلا بقيامهم أو بقيام غيرهم بالواجبات. و قد يكون الواجب الإجتماعي محددا و مضبوطا بقوانين، كما قد يكون عرفيا غير مضبوط.

و على خلاف الواجب الأخلاقي، فإن الواجب الإجتماعي صادر إلينا من الجماعة ، و بالتالي فقد لا يتماشى و إرادة الفرد، لكن هذا لا ينفي عنه المسؤولية نظرا لما يترتب عن مخالفته من مضرة للمجتمع.

III- مصدر الواجب الأخلاقي

أيها الدارس... إن تنوع الواجبات طرح إشكالية فلسفية : ما هو مصدرالواجب؟ ومع افتراض أن المصادر متعددة، فهل هذا يؤدي إلى تصارعها أم إلى تكاملها؟

1- النظرية الدينية

الواجبات تتمثل فيما أمرنا الله تعالى به. و معنى ذلك أن الواجب من ماهية إلاهية متعالية عن الفرد المأمور بطاعة الخالق فيما ألزمه به. و من أنصار هذه النظرية، الجبريون الذين ينفون كل إرادة حرة عند البشر، و يعتبرون أن أفعاله مقدرة عليه.

* **نقد** : لكن الفرد المأمور باتباع هذه الواجبات قد وهبه خالقة حرية الإختيار بين فعلها أو تركها رغم كونه قد ألزمه عليها. و إذا انتفى شرط الحرية، و زالت القدرة على الإختيار لدى الفرد، فلا ندري كيف سيحمل مسؤولية الفعل أو الترك؟

2- النظرية العقلية- إيمانويل كانط

لقد سبق أن رأينا بأن الأخلاق الكانطية مؤسسة على العقل. و الإرادة التي تستجيب للعقل هي إرادة خيرة. و هي شرط اساسي في كل فعل أخلاقي لأنها مستقلة عن كل منفعة فهي غاية من الغايات في حياة الإنسان.

* و ميز كانط بين نوعين من الأوامر:

- الأمر الشرطي: و صيغته مثلا : " إذا أردت أن يحبك الناس فافعل الخير". إن هذا الأمر لا يعتبره كاط أخلاقيا، لأن غايته ليست فعل الخير بل الحصول على حب الناس، فغايته نفعية إذن.

www.eddirasa.com

. الأمر القطعي أو المطلق: و صيغته " عليك بفعل الخير". وهو منزه من كل أثر نفعي. فهو إلزامي بعيد عن التجربة، مطلق، غاية في ذاته، لا يبرهن عليه ويتصف بالكلية. فهذا هو الأمر الأخلاقي في نظر كانط، إنه الواجب الذي يعتمد على إرادة الفرد وهو في الوقت نفسه قانون سلوكي في الحياة.

* صفات الواجب الكانطي:

. الواجب أمر صوري: أي عقلي خاص غير مستمد من التجربة.

. الواجب خال من الغرض النفعي أي أنه يطلب لذاته .

. الواجب مستقل ، فلا يتأثر بالميول و الرغبات و العواطف.

* قواعد الواجب عند كانط :

. قاعدة التعميم: "اعمل دائما كما لو كنت تريد أن يصبح مبدأ عملك قانونا عاما للطبيعة".

. قاعدة الغائية: "اعمل دائما على نحو تعتبر الإنسانية ماثلة في نفسك وفي الآخرين كغاية لا كمجرد واسطة"

. قاعدة الاستقلال: "اعمل دائما على نحو تعتبر فيه إرادتك العاقلة مشرعة ومنفذة بين اشخاص عقلاء أحرار".

و هكذا، جعل كانط من الواجب قاعدة إنسانية، عقلية، عامة، غير خاضعة للأهواء و العواطف و التجربة المتغيرة.

*** نقد:**

– إن مفهوم الواجب عند كانط لا يصلح إلا إذا كان الإنسان عقلا خالصا.

و الحال غير ذلك، إنه كائن متعدد المظاهر و الأحوال تارة تسيطر عليه العاطفة، و تارة ينحني أمام متطلبات المجتمع... فلا يعقل أن نتجاهل تأثير هذه العوامل في الأخلاق.

– ألا ترى أنك قد تندفع إلى مساعدة المحتاج، بسبب موقف مؤلم جعلك تشفق عليه؟ أليس ذلك بخير أسمى؟ إن هذا السلوك صادر عن العاطفة،

و مع ذلك أوجبته على نفسك.

3– النظرية الإجتماعية :

يرى أنصار النظرية الاجتماعية أن الواجب ينشأ نتيجة تفرقة البشر بين السلوك النافع و السلوك الضار، و بالتدريج يتمسكون بالأول ليصح واجبا تتبناه الجماعة و تفرضه على الفرد.

www.edirasa.com

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

فقد ذهب العالم الاجتماعي إميل دوركايم إلى أن المجتمع هو مصدر جميع القيم لأنه هو الذي يحدد معنيي الخير و الشر ، فيلزم أفراده على اتباع ما يراه خيرا و يمنعهم من فعل ما يراه شرا. قال دوركايم : " المجتمع يحدد للفرد نظام وجوده اليومي".

و هكذا، و مهما بدا لنا أن بعض الواجبات صادرة عن ضمير الفرد، فهي في الحقيقة صادرة عن الضمير الجمعي، لأن الأول ليس سوى انعكاسا للثاني.

صفات الواجب عند النظرية الاجتماعية :

- الواجب يصدر من الضمير الجمعي، و هو بالتاي اجتماعي.
- سلطته متعالية عن إرادة الفرد.
- يتضمن صفة الأمر أو الإكراه الآتية من المجتمع.

*** نقد:**

- لكن الفرد قد يلتزم بقاعدة اجتماعية دون أن يشعر بأنها واجب عليه.
- إن ربط الأخلاق بالمجتمع من شأنه أن ينحدر بالقيم الأخلاقية الحقيقية إلى مستوى العادات و التقاليد، التي قد تكون منافية للقيم الأخلاقية.
- إن الواجب بمنظور النظرية الاجتماعية لا يتضمن الحرية التي تجعل الفرد مسؤولا عن أفعاله.

النتيجة :

إن القواعد الإجتماعية لا يمكن أن تعتبر واجبات إلا إذا كانت متوافقة مع متطلبات الضمير الأخلاقي.

IV- الحقوق و الواجبات

أيها الدارس...ألا ترى أن الناس كثيرا ما يطالبون بالحقوق لأنفسهم –

و أحيانا بأكثر منها – ، بينما يطالبون الغير بواجباتهم ؟ فإذا كان الحق يعبر عما هو لك و كان الواجب يعبر عما هو عليك، ألا يدل ذلك على وجود تعارض بينهما كثيرا ما يكون سببا في نشأة الخلافات بين الناس؟ و هل يمكن تحقيق التوافق بينهما مع العلم أن النفس البشرية ميالة إلى حب الذات أكثر من حب الغير؟

1- التعارض بين الحق و الواجب: أوغست كونت A.Comte

يرى أوغست كونت أن البشر يطالبون بحقوقهم مقابل نسيان – أو تناسي – واجباتهم. و المطالبة بالحقوق تؤدي إلى اختلال توازن المجتمع لأنها تفتح المجال أمام سيطرة النزوات الأنانية. و بما أن الحق لا يتحقق إلا بقيام الناس بواجباتهم، يقترح أوغست كونت القضاء على فكرة الحق و الإبقاء على الواجبات، لأن ذلك سيؤدي آليا إلى حصول الناس على حقوقهم دون المطالبة بها دوما.

2- التلازم بين الحق و الواجب

www.eddirasa.com

– إذا كان أوغست يرى أن الإبقاء على فكرة الحقوق تؤدي إلى طغيان الأنانية، فنحن نرد عليه بأن العكس كذلك صحيح. لأن الواجب قد يتخذ ذريعة لانتشار المظالم و استغلال الإنسان للإنسان.

– لا يمكن أن نتصور مجتمعا خاليا من الواجبات أو خاليا من الحقوق، ذلك أن بينهما تلازم أو تضامن. فالحصول على الحق يشترط فيه قيام صاحبه بواجباته أو قيام الغير بواجباته (لا يمكن الحصول على الحق في المرتب الشهري دون القيام بالواجب المهني)، و بالعكس فإن تأدية الإنسان لواجبه يقابلها الحصول على حقه المترتب عنه.

– قد يحلو للبعض القول أن الواجب أولى من الحق ، و للبعض الآخر القول بأن الحق أولى من الواجب. غير أن هناك أمثلة كثيرة تكذب كل من المقولتين : فللطفل الصبي حقوق غير أنه غير مطالب بواجبات و هذا دليل على أن الحق يسبق الواجب، وعلى العامل واجبات مهنية قبل الحصول على الحق و هذا يدل على أسبقية الواجب على الحق. لذا، فإن البحث في مثل هذه المسألة أمر غير مجدي بل و عقيم، لأن المهم القول بأن بين الحق و الواجب تلازم دون البحث في أيهما علة أو معلول.

– إن العلاقة بين الحقوق و الواجبات تبقى غير مضبوطة ما لم تكن هناك قوانين تحددها و تبين نسبة كل واحد منهما إلى الآخر..

النتيجة : إن تحقيق التوازن بين الحقوق و الواجبات بفضل القوانين ، هو غاية العدالة الإجتماعية.

ثالثا – العدل

أيها الدارس...إنك ترى أن المحاكم لا تتوقف عن معالجة عددا لا يحصى من الخلافات و المخالفات و النزاعات و الجنايات و غير ذالك من المشاكل الاجتماعية، كما أن الاحتجاجات و المظاهرات و الإضرابات تكاد لا تتوقف عبر المجتمعات منادية باستعادة الحقوق أو قل إن شئت بالعدالة.. لماذا يا ترى؟ هل يعود ذلك إلى طغيان الأنظمة؟ أم إلى صعوبة تحقيق التوافق بين الحقوق و الواجبات ؟ أم إلى الاختلاف في مفهوم العدل؟

I– معنى العدل :

لقد اعتاد كثير من الناس على استعمال مصطلح العدل للدلالة على المساواة.

لكن هذا غير صحيح بصفة دائمة، إذ قد يكون العدل في عدم المساواة، فليس من العدل أن نساوي بين الكسول و المجتهد، والعدل قد يتخذ عدة معاني :

– المعنى الفردي : إن الشخص العادل بهذا المعنى هو الحكيم أو العاقل أو إن شئت الإنسان الذي يلتزم بتطبيق القواعد الأخلاقية.

– المعنى القانوني : و يعني تطبيق القوانين التي من المفروض أن تكون موجودة لتحقيقه.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

– المعنى الاجتماعي : و يتمثل في إنشاء مؤسسات تسهر على تحقيق الخير و المصلحة العامة.

تعريف العدل: يستعمل العدل للدلالة على الاستقامة و الاعتدال و الميل إلى الحق.

و عند الفلاسفة، العدل هو " المبدأ المثالي أو الطبيعي أو الوضعي الذي يحدد معنى الحق و يوجب احترامه و تطبيقه" . و قد عرفه الجرجاني قائلا :

" الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط و التفريط". و قال ابن مسكويه : "ليست العدالة جزء من الفضيلة و إنما هي الفضيلة كلها".

II– أنواع العدل :

ورد هذا التمييز بين أنواع العدل عند الفيلسوف اليوناني الشهير أرسطو Aristote الذي ميز بين ثلاثة أنواع :

1– العدالة التبادلية Justice commutative : وهي " مراعاة التساوي بين قيم الأشياء في المبادلة بقطع النظر عن تفاوت الشخصين المتبادلين"

و هي خاصة بالعقود و أنواع التبادل كالبيع و الشراء... و هذا يعني أن القيمة المأخوذة (دراهم مثلا) يجب أن تساوي القيمة المعطاة (سلعة مثلا)، بغض النظر عن والوضعية الاجتماعية للبائع و المشتري.

2– العدالة التوزيعية Justice distributive : و هي " مراعاة التفاوت بين الناس في الاستحقاق حسب أحوالهم و أعمالهم " . و هي خاصة بتوزيع القيم الاجتماعية على الأفراد و الواجبات و الخيرات و المناصب ... فلا ينظر إلى الأشخاص من حيث تساويهم أمام القانون، و لكن من حيث العمل و الجهد المبذول و الكفاءة و الحاجة ...

3– العدالة في القصاص Justice répressive (rectificative) و هي

" مراعاة التساوي بين فداحة الجريمة و بين شدة العقاب" . فدرجة العقاب في حالة المخالفات أو الجنايات يقدر بمدى فداحة الجرم أو شدة الضرر. و قد كان القدماء يطبقون القصاص الحرفي، فالقاتل يقتل مباشرة. أما في العصر الحديث، فقد أصبحت العدالة لا تنظر إلى شدة الجريمة فقط بل وكذلك إلى عوامل أخرى من شأنها أن تقلل من درجة عقاب مرتكب الجريمة : كنسبة الاختيار و الوعي و العوامل الاجتماعية ...إلخ

النتيجة : إن هذا التمييز بين أنواع العدل ينبغي أن يؤخذ حسب مجال التطبيق فقط، و لا ينبغي أن يتعدى ذلك إلى نسبة التقدير.

III– أساس العدل :

www.edurisa.com

أيها الدارس... إنك تلاحظ بأن الناس اعتادوا على الاحتجاج على توزيع السكنات مثلا، فشخص يدعي بأن المسؤولين على التوزيع سووا بينه و بين الناس في حين كان عليهم ألا يسووا، و شخص آخر يدعي بأن المسؤولين لم يسووا بينه و بين الطالبين في حين كان عليهم أن يسووا. نفس الإشكالية تطرح هنا : كيف يتحقق العدل؟ هل بالنظر إلى الأفراد على أنهم متساوون؟

و مع افتراض ذالك فهم متساوون من حيث ماذا : من حيث كونهم مواطنين، أم بشر...؟ أم هل بالنظر إلى الأفراد على أنهم متفاوتون؟

و متفاوتون من حيث ماذا ؟

1- أساس العدل هو التفاوت:

- لقد ذهب بعض الفلاسفة القدماء إلى أن التفاوت بين الناس أمر طبيعي. فقد صنف الفيلسوف اليوناني أفلاطون طبقات المجتمع في " جمهوريته المثالية" إلى ثلاث و هم الحكام و الجنود و العبيد. فطبقة الحكام فضيلتها الحكمة،

و طبقة الجنود فضيلتها الشجاعة، و طبقة العبيد فضيلتها العفة. كما أن أرسطو يرى بأن التفاوت بين الناس طبيعي، لأن العبد يولد عبدا و الحر يولد حرا.

- أما في العصر الحديث، فقد ظهر مفهوم آخر للتفاوت مفاده أن الناس ،

و إن كانوا يتشابهون في الصفات البيولوجية، إلا أنهم متفاوتون في الصفات النفسية : كالذكاء و الطبع و الإرادة و الصفات الموروثة... و عليه فمن غير العدل أن نساوي بينهم. قال ألكسيس كاريل : " فبدلا من أن نحاول تحقيق المساواة بين اللامساواة العقلية و العضوية، يجب أن نوسع دائرة هذه الاختلافات..."

كما ذهب البعض الآخر بأن حتى السلوكات اللاأخلاقية موروثة، كعالم الجريمة لومبروزو الذي اعتبر أن الإنسان المجرم هو كذلك بالولادة و الفطرة.

و قد ذهب في السنوات الأخيرة المنظر الأمريكي "فوكوياما" ، إلى أن الحضارة و الثقافة الأمريكية بلغت ذروة التحضر ، الأمر الذي أهلها

للتفوق على بقية الشعوب ، و من ثم حقها في قيادة العالم (راجع درس العولمة في كتاب السنة الثانية).

و بطبيعة الحال فإن إقرار التفاوت الطبيعي في نظر هؤلاء، يتبعه إقرار للتفاوت الإجتماعي : أي أن نمط التعامل ينبغي أن يختلف باختلاف الاستعدادات الفطرية لدى الأفراد.

*** نقد :**

- إن تأسيس العدل على التفاوت بمفهوم أنصار التفاوت الطبيعي يتحول إلى ضده أي إلى ظلم. ذلك أن التمييز بين الناس بمجرد الاعتقاد بوجود تفاوت فطري إنما هو تقسيمهم إلى بشر و إلى من هم أدنى من ذلك، و بالتالي فهو مساس بكرامة الإنسان.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

– و حتى ما يدعى بالتفاوت الطبيعي، إنما يعود في الحقيقة إلى تفاوت اجتماعي. فإذا لم تعط نفس الفرص للأفراد، أدى ذلك حتما إلى تنشئة غير متساوية و بالتالي إلى فوارق بينهم.

– أما عن نزعة العولمة في العصر الحديث، فقد أصبحت شبها يهدد مصير شعوب كثيرة، لأنها ذريعة للاستغلال و صورة من صور الاستعمار الجديد.

2- أساس العدل هو المساواة المطلقة

و على خلاف ذلك، ظهر اتجاه حديث يدعو إلى تحقيق المساواة المطلقة بين الناس. فقد سبق أن رأينا في درس الحق بأن الماركسيين يرون بأن الأخلاق (و هي جزء من البنية الفوقية) تعكس الوضعية الاقتصادية للمجتمع (البنية التحتية). و بالتالي فإن القيم الأخلاقية الحالية ناتجة عن هيمنة الطبقة البورجوازية في المجتمع.

و عندما يتم القضاء على كل أشكال المجتمعات الطبقية ، و إحلال مكانها مجتمعا خاليا من الطبقات ، فسوف تحل قيم أخلاقية جديدة حقيقية تعيد الكرامة للإنسان.

و لا يتم القضاء على الأنظمة الطبقية إلا بالقضاء على كل أشكال الملكية الخاصة، لتصبح الملكية عامة أي في يد الدولة في النظام الاشتراكي كمرحلة أولى، ثم ملكية مشاعة بين الناس في النظام الشيوعي حيث تزول الدولة

و تسود أخلاق من نوع آخر و عدالة اجتماعية مطلقة مبدؤها كل شخص ينال حسب حاجته.

*** نقد :**

– إذا أصبحت الأخلاق انعكاسا للوضعية الاقتصادية فلا تعود أخلاقا، بل مجرد معاملات منها ما هو مطابق و منها ما هو غير مطابق للخير الأسمى.

– إن انهيار المعسكر الاشتراكي دليل على أن النظرية الاشتراكية قد قامت على أسس نظرية مثالية غير سليمة لأنها غير قادرة على مسايرة الواقع الإنساني الذي يقر الاختلاف بين الناس من حيث القدرات و الأفعال .

3- العدالة الاجتماعية :

– قال المولى عز و جل : " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة" ، و هذا يعني أن الناس متساوون في المصدر، و بالتالي أمام الله و من ثم أمام القانون.

– و لكنه قال في موضع آخر " قل هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون" و قال كذلك " لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر

و المجاهدون في سبيل الله". و هذا إقرار بوجود تفاوت بين الناس من حيث القدرات و المواهب و الأفعال ... و بالمقابل تفاوت في درجة الاستحقاق.

– مع إقرارنا بأن الناس ليسوا متساويين من حيث مواهبهم وقدراتهم و درجة ذكائهم... فليس من العدل التمييز بينهم منذ الولادة، بل العدل أن نميز بينهم من حيث العطاء و الاجتهاد و الكفاءة و الجدية... بل

www.eddirasa.com

وحتى هذا التمييز الأخير لا يصبح مشروعا إلا إذا سهر القائمون المسؤولون على تسيير شؤون المجتمع – كل حسب طبيعة و درجة مسؤوليته، من الأسرة إلى الحاكم – بتوفير مجموعة من الشروط :

أ – تكافؤ الفرص و توحيدها حتى تبرز مختلف الكفاءات.

ب– احترام الحقوق الطبيعية للأفراد التي بدونها يختل نمو الفرد.

جـ – القضاء على مختلف أشكال استغلال الانسان للإنسان.

النتيجة : إن اختلاف المفاهيم و التصورات و الأسس و حلول النزاعات و الخلافات حول موضوع العدل إنما يدلنا على أنه ليس بقيمة مطلقة محققة و معطاة و ليس بأمر ينصب تنصيبا بقرار ما ، بل هو ثمرة نضال متواصل عرفت من خلاله الإنسانية فترات صعبة من تاريخها الطويل.

التطبيقات:

حاول أيها الدارس أن تطبق ما ورد في الملاحظات من خلال الجداول التالية:

تطبيق رقم 1

الوضعيات	حقوق	واجبات	التبرير
العمل			
النظام			
الصحة			
الكرم			
الوفاء			

تطبيق رقم 2

الوضعيات	حقوق	واجبات	التبرير
القيادة			
الاحترام			
الشجاعة			
الاحسان			
الكرم			

www.edupca.com

التطبيق رقم 3

الوضعيات	حقوق	واجبات	التبرير
القراءة			
الاستراحة			
النظافة			
السخاء			
العفة			

التطبيق رقم 4

الوضعيات	حقوق	واجبات	التبرير
تحرير الوطن			
مساعدة الأعمى			
الاشفاق على المريض			
احترام القانون			
التفضيل			

تمرين: حاول أيها الدارس أن ترسم ثلاثة جداول وتضع فيها:

. القيم اقتصادية.

. القيم الاجتماعية.

. القيم الأخلاقية.

ثم حين ما هي حق وما هي واجب؟

www.eddirasa.com

أسئلة التقويم الذاتي :

الموضوع الأول – تصميم مقالة

الواجب الأخلاقي و الواجب الاجتماعي.

الموضوع الثاني – تحليل نص

- أخلاق الواجب

ليست القيمة الخلقية لفعل صادر عن الواجب بقائمة في الغرض الذي يسعى إليه ويهدف وإنما هي قائمة في المبدأ الذاتي الذي على حسبه جرى الفعل وتكون، وهي كذلك لا تعتمد على تنفيذ ما للفعل من غرض وهدف وإنما تعتمد على مبدأ الإرادة أو المشيئة وحسب، وهو المبدأ الذي على حسبه، حدث الفعل بغض الطرف عن كل ما للرغبة من غرض و من هدف. وهكذا يتضح مما سبق قوله أنه مهما يكن غرض أفعالنا ومهما تكن نتائجها كغايات ودوافع للإرادة فإنها لا تستطيع أن تمنح الأفعال قيمة خلقية فإن لم تكن هذه القيمة موجودة في الإرادة أو بالقياس إلى النتيجة المنشودة منها، ففيم توجد إذن وفيم تقوم ؟ إنها لا توجد في غير مبدأ الإرادة بغض الطرف عن الأهداف التي ينبغي للفعل أن يحققها. لأن الإرادة تقف في مفترق طريقين هما: مبدؤها القبلي وهو صوري ودافعها أو مصدرها البعدي وهو مادي، وبما أنه ينبغي لها أن تتحدد بشيء ما نجم عن ذلك أنه ينبغي لها أن تتحدد بمبدأ الإرادة الصوري وذلك في كل حين يتم فيه من الأفعال بحسب الواجب فيكون بذلك نزيها بريئا من كل مبدأ مادي كأبعد ما يكون نزاهة وبراءة ذلك إن الفعل الذي يتم بسبب من الواجب وحب ينزه عن المبدإ المادي أبلغ ما يكون التنزيه.

إيمانويل كانط

المبادئ الأساسية لميتافيزيقيا الأخلاق

المطلوب : أكتب مقالا فلسفيا تعالج فيه مضمون النص.

www.edurisa.com

الإجابة على أسئلة التقويم الذاتي

الموضوع الأول : تصميم مقالة

المشكلة: لقد ذهب كانط إلى اعتبار الواجب الأخلاقي من ماهية عقلية تتجاوز المجتمع. بينما يذهب دوركايم إلى اعتبار الواجب من ماهية
اجتماعية . فهل يعني ذلك أن القول بوجود أحدها يستبعد الآخر؟ ألا توجد بين الواجب الاجتماعي و الواجب الأخلاقي علاقة صرورية؟

أوجه التشابه:

. الواجب الأخلاقي و الواجب الاجتماعي قائمان على صفة الإلزام أي الصيغة الآمرة أو الناهية.
. صفة المسؤولية التي يتحملها الفرد في حالة التنفيد أو المخالفة رغم اختلاف طبيعتهما.
. التعبير عما يجب أن يكون.
. ترك الواجب أيا كان نوعه يؤدي إلى مفسدة أو مضرة ، و عدم تحصيل الحقوق.
. إلخ...

أوجه الاختلاف:

الواجب الأخلاقي	الواجب الاجتماعي
. إلزام نفرضه بأنفسنا على أنفسنا . نابع من الضمير الأخلاقي. – الإلزام داخلي تابع لإرادة الفرد إلخ...	. إلزام يفرضه المجتمع علينا. . نابع من الضمير الجمعي. – الإكراه خارجي صادر من المجتمع.

التداخل
مواطن
ارضة

لا تكون كل الأوامر الاجتماعية واجبات حقيقية على الأفراد إلا إذا كانت متوافقة وغير متعه مع القيم الأخلاقية. كما أن الواجبات الأخلاقية تأخذ بعين الاعتبار ما يجب على الفرد أن يقوم به اتجاه المجتمع وحقوق الأفراد.

الاستنتاج:

رغم اختلاف الواجب الأخلاقي عن الواجب الإجتماعي من حيث الماهية
و المصدر، إلا أنهما ضروريان للحياة الفردية و الاجتماعية، ما دام يشتركان في الهدف.

الموضوع الثاني– تحليل نص

www.edarasa.com

المقدمة: ما هو معيار خيرية الأفعال الخلقية ؟ أو بعبارة أخرى : عندما يلتزم بالفرد بقول الصدق ، فهل يفعل ذلك احتراما لواجب قول الصدق (أي احتراما للمبدأ الأخلاقي) أم يفعل ذلك لكون الصدق يعود بالمصلحة عليه أو على غيره (أي تأثرا بنتائج الفعل)؟

موقف الكاتب :

تماشيا مع مذهبه الأخلاقي العقلي، يرى كانط أن الإرادة عندما تقدم على فعل الخير لا تكون خيرة إلا إذا فعلته استجابة لمبدأ الواجب و ليس استجابة للمنفعة التي تجنيها من ذلك. و هذا يعني أن خيرية الأفعال تتحدد بنية فعل الخير لذاته لا لنتائجه.

الحجج :

– لكي يكون الفعل خيرا ، وجب أن يكون منزها عن كل غاية نفعية أو غرض مادي، و بالتالي يجب أن يكون نابعا من إرادة فعل الخير لا غير.

– عندما تقدم الإرادة على الفعل فإما أن غايتها من القيام بالفعل هو مبدأ قبلي (لأن النية تقع قبل الفعل)، و في هذه الحالة يكون الفعل منزها و خيرا حقيقة، و إما أن غايتها من القيام بالفعل مبدأ بعدي (لأن المنفعة و المصلحة تقع بعد الفعل)، فيكون الفعل لا أخلاقيا لأن النية من ورائه ليست فعل الخير لذاته، بل لما ينجم عنه من مصلحة.

النقد :

لقد نزه كانط الأخلاق من شوائب الحس و المنفعة، لكنه بالغ في صوريتها و تجريدها، لأن الإنسان لا بد أن يراعي نتائج الأفعال قبل أن يقدم عليها، حتى تكتمل مسؤوليته. فلو اكتفينا بالحكم على الأفعال انطلاقا من مبدئها القبلي أي انطلاقا من نية فعل الخير، فمن الممكن أن تتخذ النية كذريعة لارتكاب المخالفات بحجتها.

الاستنتاج :

المبدا القبلي أساسي و ضروري في تحديد خيرية الأفعال لكنه ليس كافيا لأن الإنسان ليس عقلا خالصا فحسب.

www.edurasa.com

تدرب أيها الدارس ...

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

الموضوع الأول – تصميم مقالة

هل القول بموضوعية القيم الأخلاقية يستبعد بالضرورة العوامل الذاتية؟

الموضوع الثاني– تحليل نص

طبيعة القانون الأخلاقي

يمكن أن يتبادر إلى ذهن امرئ إتهامي بأني ألتجئ إلى شعور غامض باستعمالي كلمة الإحترام عوضا من أقدم حلا واضحا للمشكلة من طريق مفهوم عقلي . ومع أن الإحترام شعور إلا أنه ليس ناجما عن مؤثر ولكنه شعور نسجه مفهوم العقل نفسه وبذلك يتميز عن سائر المشاعر ذات النوع السابق والذي يعقب رغبة أو رهبة ، ميلا أو خوفا، ثم إن ما أدركه باحترامو و أقره بإجلال وهذا يعني أني أشعر، ولكن ما نوع هذا القانون الذي ينبغي لمفهومه، بغض النظر عن النتيجة المتوقعة منه أن يحدد الإرادة تحديدا بسيطا نقيا فيفضي بها إلى أن تسمى طيبة من غير أن يكون لأية منفعة فيها من مدخل يشوب بساطة ونقاء تلك التسمية؟ فقد علمتم أني سلخت الإرادة عن كل مؤثر يمكن أن تتلقاه من طاعتها للقانون غير أن تؤثر تأثيرات أخرى في عقلي. ونحن نسمي الشعور بالتحديد المباشر للإرادة بالقانون احتراما. و لذلك نرى أن الإحترام نتيجة لتأثير القانون في المرء (الذات) وليس سببا له. إن الاحترام في الحقيقة هو مفهوم قيمة تقلل أثرتي وحبي لنفسي، فهو بذلك لا ينظر إليه على أنه موضوع من موضوعات الميل أو الخوف على ما فيه من شبه بالإثنين جميعا. إن موضوع الإحترام وغرضه إنما هو القانون وحده، القانون الذي نفرضه على أنفسنا ومع ذلك نعده ضروريا في ذاته. فإنا نخضع له بما هو قانون، بدون الرجوع إلى حبنا لأنفسنا ومن هنا شبهه بالخوف. وبما أنا نحن أنفسنا نفرضه على أنفسنا فهو إذن نتيجة إرادتنا ومن هنا نشبهه بالميل. ليس احترام الشخص، في الحقيقة سوى احترام لقانون العدل والإستقامة ذلك القانون الذي يضرب ذلك الشخص مثالا عليه من نفسه (إنما يعد الشخص مثالا على القانون)، فإنا إذ نعد توسيع مواهبنا واجبا فلأننا ننظر إلى شخص موهوب على أنه مثال من أمثلة القانون (لكي نصبح مثله بالمرون والدربة) وذلك وحده يشيد صرح احترامنا، وكل ما يسمى اهتماما (أو دافعا) خلقيا إنما يتوقف على القانون ويتطلبه.

إيمانويل آانط

المبادئ الأساسية لميتافيزيقيا الأخلاق

المطلوب: اكتب مقالا فلسفيا تعالج فيه مضمون النص.

www.edoiraa.com